



الملاح العامة للاقتصاد في شبه الجزيرة العربية قبيل الإسلام

انبية صالح انبية المؤلف

قسم التاريخ – كلية التربية ناصر/ جامعة الزاوية

a.almuwalf@zu.edu.ly

General Features of the Economy in the Arabian Peninsula Before Islam

ANBEEH SALIH ANBEEH ALMUWALIF

Department of History – Faculty of Education, Nasser/University of Zawiya

تاريخ الاستلام: 2026/02/11 - تاريخ المراجعة: 2026/03/12 - تاريخ القبول: 2026/03/13 - تاريخ للنشر: 2026/04/22

الملخص

يتناول هذا البحث والذي هو بعنوان (الملاح العامة للاقتصاد في شبه الجزيرة العربية قبيل الاسلام) اهم ملامح الاحوال العامة والاحوال البيئية، والمناخية التي سادت شبه الجزيرة العربية قبيل الإسلام، وتأثيرها على احوال البدو الساكنين في الأراضي الصحراوية، وتحديد فترة قبيل الاسلام نموذجاً في دراسة هذه التأثيرات التي طالت احوال المنطقة. وتأتي اهمية هذا البحث في كونه يعرض لفترات زمنية قصيرة تجمع بين الاحوال المناخية التي ترافقت مع متغيرات هامة في الحياة الاقتصادية في شبه الجزيرة العربية. والموضوع لم يتناوله الباحثون من قبل مما يزيد من صعوبة البحث هو ارتباط العامل البيئي، والمناخي داخل شبه الجزيرة العربية بالحياة الاقتصادية، ومن هنا تأتي اهمية الموضوع وصعوبته في وقت واحد. وتضمن البحث عرضاً للأحوال البيئية، والمناخية، التي سادت فترة طويلة، وتميزت بالقحط الشديد، التي ضربت الحزام الصحراوي لشبه الجزيرة العربية. كذلك يتناول البحث النشاط الزراعي، واهم الحاصلات الزراعية، وتربية الحيوانات، وخاصة الإبل التي كانت ترتبط ارتباطاً رئيسياً بالعامل البيئي، كذلك تناول البحث النشاط الصناعي، واهم الصناعات التي كانت سائدة في شبه الجزيرة العربية قبيل الإسلام. كذلك تناول البحث أثر العامل البيئي او المناخي في قلة الموارد الاقتصادية المعيشية، وغلاء الأسعار، وقلة الغلال، والاطعمة التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالاحوال العامة في شبه الجزيرة العربية قبيل الإسلام. كما تطرق البحث الى النشاط التجاري في شبه الجزيرة العربية قبيل الإسلام، والتي تعتبر من اهم الانشطة الاقتصادية التي مارسها السكان قبيل الإسلام، وقد ورد ذكرها في القرآن الكريم، وكذلك يرتبط هذا النشاط بالعامل البيئي والمناخي. ويُدرس هذا الموضوع باستخدام المنهج الأثنو- تاريخي، وفق صيغة نظرية لمجموعة العلاقات المتبادلة بين البيئة، والمناخ المحيط بالإنسان، وعمليات التكيف مع التوزيع المكاني، والزمني لسكان شبه الجزيرة العربية، وتعتمد بشكل رئيسي على موارد طبيعية غير ثابتة في ظل احوال بيئة مناخية متذبذبة، وهذا يؤكد ان العامل البيئي او المناخي، له دور كبير في رسم الملاح العامة للاقتصاد في شبه الجزيرة العربية قبيل الاسلام .

الكلمات المفتاحية: اقتصاد ، شبه الجزيرة ، البيئة ، المناخية.

summary

The research manipulates the main climatic features that dominated the Arabian Peninsula during the Fifth Century A.H.. and its impact on the Bedouins who inhabited the desert lands. The research focuses as a case study. \ The significance of the research can be seen on its concentration on a relative short historical period, that has its obvious association with the alienation and the climatical changes, which resulted in essential changes in the economical ways of life, and a basic transformation in alliance, and political affiliation in Arabian Peninsula. \ The topic has not been dealt widely among the scholars, concentrates chiefly on climatical conditions within the Arabian Peninsula before the alienation, and sheds a light on the literally and folkloric studies of the nomads outside the Arabian Peninsula. All these elements constitute to its complexity and significance. \ The research sheds a light on sever climatic conditions that hit the desert belt of the Arabian Peninsula, and hence affected passively on tribe, whose economy is a nomadic one, basing on herding the camels. This type of economy is affected by the climate and the availability of pasture. The sever climatic condition that appeared during the Fifth Century A H. has its negative impact particularly their subsistence economy, raising of the price, and the scarcity of food. \ It is worth mentioning that the climatic changes of the Arabian Peninsula had also been associated with a political sphere, in terms of the division of Al-Mosowiya Emirate in Belad Al-Hijaz during the regime These environmental and political factors had contributed largely to enforce a number of Arabian Peninsula nomads to leave their home lands else where. \ The Ethno-historic approach has been adopted in this study, in terms of environmental correlation that exists between the man and the adaptation process within the spatial and historical distribution of the settlers. From an economical viewpoint the study has also adopted an uncomplicated subsistence strategic way of life, that relies on unfixed natural resources within a fluctuated climatic condition. Although the interpretation of the historical events basing on climatic factors is not always the ideal approach, but it works out.

Keywords:

التنوع البيئي وأثره على حركة الاقتصاد في شبه الجزيرة العربية قبيل الإسلام

إن محاولة فهم القاعدة العامة للاقتصاد العربي قبيل الإسلام يستدعي بالضرورة معرفة نوعية البيئة التي نشأ وتطور فيها، وكيف كان لهذه البيئة الأثر الواضح على صياغة ملامح ذلك الاقتصاد من حيث الكم والكيف .

وعليه فإن تقديم صورة جغرافية لشبه الجزيرة العربية من شأنه أن يصل بنا إلى إدراك أهمية هذه البيئة في توجيه الفعاليات الاقتصادية للعرب قبيل الإسلام، وفي السعي لنشاط اقتصادي دون آخر .

تمتعت شبه الجزيرة العربية بموقع متميز جعلها تتوسط ما يسمى بالعالم القديم ، كما هيأ لها موقعها هذا بصورة جعلتها تلعب دوراً هاماً في تاريخ العالم وحضارته في العصور القديمة والوسيطة⁽¹⁾، كما أن موقع بلاد العرب هيأ لها مكانة استراتيجية حيث تطل على مياه كثيرة فمن الشمال الشرقي تحيط بها مياه شط العرب فالفرات فالعاصي لتنتهي في خليج العقبة، ويحيط بها من الشرق خليج البصرة (الخليج العربي) وعمان ، على حين يشكل بحر العرب وخليج عدن جانبها الجنوبي ويحدها من الغرب البحر الأحمر⁽²⁾.

تميزت الطبيعة الجغرافية لبلاد العرب بالتنوع والاختلاف، فهي ليست وحدة متماثلة في جميع أركانها، فهناك الصحارى والجبال، علاوة على بعض الوديان القليلة المياه الناتجة عن عدم سقوط الأمطار بدرجة كبيرة.

فبالنسبة للجبال هناك جبال تهامة التي تشكل قطعة من اليمن وتطل على البحر الأحمر إلى الغرب من مكة⁽³⁾ ، وبينها وبين نجد جبال السروات التي تمتد من اليمن جنوباً إلى الحجاز شمالاً ويتخللها غرس كثير⁽⁴⁾، وتتمثل هذه الجبال أيضاً في السراة الذي يصل ما بين اليمن والشام، فإنه ليس بجبل واحد وإنما مجموعة من جبال متسلسلة حيث

تتصل من أقصى الجنوب إلى الشمال حيث الشام (5)، أما جبال حضرموت (6) الممتدة من الشمال إلى الجنوب (7) فتقع شرقي عدن قرب البحر وجبالها كثيرة ومتعددة الأحقاف (8)، أما على مستوى الصحاري فتشكل المساحة الأكبر في شبه جزيرة العرب وهي تضم بادية الشام وبادية السماوة (9).

تقع نجد (10) بين تهامة (11) والسروات (12) وهي قليلة الجبال مستوية البقاع، ونجد اليمن غير نجد الحجاز، غير أن جنوبي نجد الحجاز يتصل بشمال نجد اليمن (13)، ويغلب عليها الطابع الصحراوي (14)، وتتوزع الأودية والواحات التي تحوي بعض مياه الأمطار والسيول كمخزون مائي لها (15).

من هذا يتضح أن شبه الجزيرة العربية صحراء شاسعة في الوسط عديمة الأنهار وشحيحة المياه، وهذا الأمر لم يشجع على الاستقرار فغلبت حالة البداوة وعدم الاستقرار، وكان طابع الرعي هو النشاط السائد، أما الوديان والسهول في شمالها وفي الهلال الخصيب بالذات فقد شجعت على حياة الاستقرار والزراعة في حين أتاحت الجبال الموجودة في الغرب والجنوب لبعض المناطق في الحجاز الفرصة لتكوين واحات اتسم طابع الحياة فيها بالاستقرار ولاسيما المدينة والطائف، ومكنت الجبال ووفرة المياه منطقة اليمن من أن تكون ذات صبغة زراعية متحضرة وأسهم الموقع المتميز لشبه الجزيرة في تنشيط التجارة، وفي الوقت ذاته أوجد تنوع البيئة تنوعاً في النبات والحيوان والذي ترك أثره على طرق المعيشة (16).

أوجه النشاط الاقتصادي في شبه الجزيرة العربية قبيل الإسلام:

أولاً: الزراعة وملكية الأرض.

1- الزراعة.

تتمثل نظرة البدوي إلى العمل الزراعي بصورة عامة بعدم الاحترام لهذه المهنة (17)، إلا أن العديد من الاعتبارات دفعت العرب إلى ممارسة النشاط الزراعي وبالأخص الذين سكنوا المدن فأهل نجد مثلاً قاموا بحفر الآبار وزرعوا الكروم والنخيل (18) في حين اشتهرت أماكن أخرى مثل: اليمامة بإنتاج الحبوب والحنطة لكثرة العيون بها (19)، كما كانت خيبر ووادي القري وفدك (20) من المناطق الزراعية (21)، بالإضافة إلى حضرموت التي ازدهرت فيها زراعة محاصيل القمح والشعير والذرة بالإضافة إلى زراعة النخيل والقطن (22).

أما الطائف (23) فقد تميزت بإنتاجها الزراعي المميزة بكثرة الأشجار المثمرة والفواكه ولعل ذلك يرجع إلى خصوبة تربتها ووفرة مياهها فضلاً عن عناية سكانها بحرفة الزراعة وما اكتسبوه من خبرة انعكست على وفرة إنتاجها دون سائر المدن في شبه الجزيرة العربية، كما أن هناك إشارات لامتلاك زعماء قريش مثل العباس بن عبد المطلب (24) وغيره للأراضي والبساتين في الطائف (25)، وهذا الأمر له شأنه في تحديد طبيعة الملكية.

أما عن يثرب فاعتمد نشاطها الزراعي على مياه الوديان والآبار الكثيرة بها (26)، وأدى ذلك إلى كثرة الإنتاج بفضل خصوبة تربتها، واشتهرت بغابات النخيل وبذلك أصبحت من المراكز الزراعية المهمة (27).

إن ما تم إيراده يتناقض مع الرأي القائل بأن ((العربي غير مؤهل للعمل في الزراعة)) (28) ويتنافى مع الشواهد والوقائع التاريخية التي تتعلق بإسهام العرب وخاصة سكان الحواضر في الزراعة، غير أن هذا لا يجب أن يدفع إلى إعطاء الإنتاج الزراعي دوراً أكبر مما كان عليه وذلك باعتباره إنتاجاً من أجل التبادل الواسع؛ لأنه إذا صح اعتباره إنتاجاً تبادلياً فإنه ربما يرقى فقط إلى تبادل داخل المناطق والحواضر الموجودة في شبه الجزيرة العربية؛ أي ليس لغرض التبادل الخارجي مع الدول المجاورة ذلك أن طبيعة هذه البيئة تؤثر في نوعية وكمية الإنتاج وبالتالي لا تسمح بوجود فائض من الإنتاج يصدر إلى الخارج (29).

2- ملكية الأرض .

لعل فكرة الملكية التي كانت واضحة في المناطق الزراعية، يمكن أن تدل على بعض الأمور فيما يتعلق بجذور الملكية في الحجاز، فهناك العديد من الأشخاص قد امتلكوا أرضاً في الطائف⁽³⁰⁾، كما كانت ملكية الأرض في يثرب⁽³¹⁾، ويظهر أن العبيد هم الذين كانوا يستخدمون في زراعة الأرض وفي إحياء الأرض الموات⁽³²⁾ .

ومن خلال هذا يمكن إتباع الرأي القائل بوجود أولى جذور الملكية البسيطة القائمة على الاستثمار غير الواسع للأرض وإن كان استثماراً يستهدف الربح وتحقيق فائض للتبادل المحلي⁽³³⁾ مع ملاحظة أن هذا الاستثمار يقوم على الاستفادة من عمل العبيد والأجراء في حدود طاقة الأرض الزراعية، وهي محدودة عموماً في الحجاز، وهناك بعض الإشارات تثبت أن عرب قبيل الإسلام قد عرفوا ملكية الأرض بدليل أن رؤساء القبائل قد سألوا النبي - ﷺ - مرات عديدة أن يعطي لهم قطعاً من الأرض ففعل مما يشير إلى معرفتهم بأهمية الأرض⁽³⁴⁾.

وبصورة عامة لا نجد في الحجاز أو نجد ملاكاً زارعين كباراً على غرار اليمن وذلك لصغر مساحة الأرض المسقاة بالمطر وبالمياه الجوفية في هذه البلاد⁽³⁵⁾.

ثانياً: النشاط الحرفي .

عند الحديث عن احتراف أي حرفة يظهر جلياً ذلك الاختلاف الكبير بين البدو والحضر بشأن وجهة كل فريق، فالبدو يكرهون التعامل مع الحرف اليدوية ذلك لأنها من الأمور غير المحبذة، حتى وصل الأمر بهم إلى ازدياد بعض تلك الحرف، فعلى سبيل المثال كانت مهنة الحدادة مهنة غير مرغوب فيها عند البدو، وتعطي بعض الإشارات أدلة إلى أن الشعراء قد استغلوا لتحقير خصومهم لدى هجائهم⁽³⁶⁾.

ولعل عدم تقبل البدوي للحرف بشكل عام يعود إلى كونها تتطلب الاستقرار وتتناقض مع نظرة البدوي للحياة، إلا أن متطلبات الحياة أملت وجود بعض الحرف البسيطة بين البدو أنفسهم لأن حياة البدوي لا تحتاج من الحرف إلا البسيط خاصة المستعمل في الضروريات من نجارة أو حدادة ، وإن وجدت هذه فإنها محصورة بالحاجات الضرورية فقط⁽³⁷⁾، ولعل أبرز دليل على تحكم الواقع في نشوء أي حرفة هو الظاهرة المتمثلة في بني أسد الذين امتنهم بعض حرفة الحدادة حتى أطلق عليهم القيون⁽³⁸⁾ (39) ، ومقابل موقف البدو من الحرف اليدوية جاء موقف أهل الحضر أكثر تقدماً فعلى سبيل المثال لا الحصر تأتي اليمن في مقدمة أجزاء شبه الجزيرة العربية حيث تنامت منتجاتها الحرفية مما أدى إلى زيادة صادراتها مقابل وارداتها، وازداد مستوى المعيشة لدى الفرد فظهر التمايز الطبقي فيها⁽⁴⁰⁾، أما ما يخص بلاد الحجاز فيقدم الجاحظ وابن رسته تفصيلاً وافياً عن حرف أهل مكة.

ومن هنا يتضح أن عدم احترام المهن اليدوية كان موقوفاً على البدوي فحسب دون سائر العرب بوجه عام، بدلالة أن عرب مكة كانوا يعملون في مهن مختلفة⁽⁴¹⁾ ، ولأهمية تلك الدلالات جاءت العديد من النصوص التي يتضح من خلالها وضع الحرف وأصحابها ، فلقد أورد ابن قتيبة نصاً يقول : ((وأما حرف الأشراف فإنه روي : أن أبا طالب كان يعالج العطر واللبز وأما أبو بكر وطلحة وعبد الرحمن بن عوف فكانوا بزازين، وكان سعد بن أبي وقاص يغدق النخيل وكان أخوه عتبة نجاراً، وكان العاص بن هشام جزاراً، وكان الوليد بن المغيرة حداداً، وكان عقبة ابن أبي معيط خماراً، وكان عثمان بن طلحة صاحب مفتاح البيت خياطاً ، وكان العاص بن وائل يعالج الخيل والإبل))⁽⁴²⁾.

اشتهرت الطائف بدباغة الجلود ويحتمل أنها كانت تُصدر إلى الخارج بدلالة سمعتها الحسنة التي وصلت إلى بعض الملوك، فالنجاشي ملك الحبشة كان يهدي إليه أدم الطائف⁽⁴³⁾ وبالإضافة إلى ذلك فقد تعلم بعض أبنائها صناعة الدبابات والمنجنيق⁽⁴⁴⁾ لحاجات دفاعية استلزم تعلمها .

ولعل النشاط الحرفي في يثرب كان مؤدياً مهمته من حيث حاجات الناس ، ومما يجدر الإشارة إليه أن هذه الحرف⁽⁴⁵⁾ ارتبطت بالزراعة بالدرجة الأولى، وخاصة الحرف المعتمدة على إنتاج النخيل، ووجدت حرف قائمة على طرق وإذابة المعادن لسك الحلي وصنع الأسلحة مثل: القسي والرماح ونحوها وقد اشتهر اليهود بذلك⁽⁴⁶⁾ .

ثالثاً: النشاط التجاري.

شكل موقع شبه الجزيرة العربية حلقة اتصال بين ما يسمى العالم القديم ومجاورته لمناطق لها مكانتها في السلم الحضاري مثل بلاد الشام والعراق وفارس ومصر⁽⁴⁷⁾، وكان لذلك دور كبير في تنشيط الحركة التجارية في المنطقة بالإضافة إلى انفراد الحجاز بموقع مركزي جيد إذ كان يتوسط بين الشام واليمن والتهائم⁽⁴⁸⁾ فضلاً عن وجود خط بري يسير من الحيرة⁽⁴⁹⁾ إلى البحرين ودمشق ، ومصر ، ومكة، واليمامة⁽⁵⁰⁾.

إلى جانب احتياج القوافل إلى محطات لتستريح فيها فهي تحتاج إلى من يقوم على خدمتها وكذلك عملية استبدال الإبل وخصوصاً عند المسافات الطويلة، وهي أيضاً يلزمها من يقوم على حمايتها وهو الدور الذي كانت تقوم به القبائل الصحراوية مقابل أتوات تقدمها القوافل لها ، وقد وفرت هذه الوظائف أبواب الرزق للعديد من الناس .
لقد أصبح للحركة التجارية دوراً في عملية الانفتاح الثقافي على الشعوب والحضارات المجاورة ، فاليمن قد نشطت تجارياً في فترة من الفترات ، وكذلك الحجاز الذي كان له انفتاحاً على المناطق المجاورة حيث كان لقريش رحلة إلى الشام وأخرى إلى اليمن⁽⁵¹⁾ .

وكان يتطلب تنظيم المعاملات التجارية⁽⁵²⁾ أن يقوم القرشيون برسم سياسات تنظيم الحركة التجارية بين المناطق التي تمر بها القوافل التجارية ، وهذا ما تشير إليه المصادر التاريخية أن هاشم بن عبد مناف كان صاحب إيلاف الرحلتين وأول من سنهها، وذلك أنه أخذ لهم عصماً من ملوك اليمن واليهيم كان متجره، وأخذ لهمم مطلب بن عبد مناف عصماً من ملوك العراق فألفوا الرحلتين في الشتاء إلى اليمن، والحبشة، وفي الصيف إلى العراق⁽⁵³⁾ .

يتبين من النص السابق ذكره ما كان لبني عبد مناف من صلاحيات واسعة في عقد الاتفاقيات بتقويض من قريش، وبهذا يمكن التأكيد على أنهم كانوا بمثابة وسطاء بين إقاليم البحر المتوسط في الشمال — حيث فلسطين والشام وسواحل آسيا — ومصر⁽⁵⁴⁾ ، ولم تكن الطائف أقل شأناً من مكة في الانفتاح على المناطق المجاورة والقريبة من شبه الجزيرة العربية، إذ كان لها تجارتها مع العراق واليمن والشام⁽⁵⁵⁾، واعتبرها أحد الباحثين من أهم المشاركين في تجارة القوافل مع مكة⁽⁵⁶⁾، وحتى يثرب التي كانت أقل شأناً في المجال التجاري من مكة والطائف لم تعدم المشاركة في الأعمال التجارية مع المناطق الأخرى⁽⁵⁷⁾.

ولم تقتصر التجارة في الحجاز على مكة والطائف ويثرب ؛ بل إن ملوك الحيرة كانوا يرسلون بضائعهم كل عام إلى عكاظ لبيعها وشراء بضائع أخرى⁽⁵⁸⁾.

بهذا احتلت التجارة مكانة واسعة في حياة عرب الحجاز ((والدليل على ذلك كثرة التعابير المالية والتجارية التي استعملها القرآن كالحساب والميزان والقسط والذرة والمثقال والقرض))⁽⁵⁹⁾ ووصل تأثير التجارة في نفوس العرب إلى حد بروز ظاهرة النسب التي تعني التأجيل ؛ بمعنى أنهم كانوا يحلون شهراً من الأشهر الحرم ويحرمون مكانه شهراً من أشهر الحل⁽⁶⁰⁾ ، كما منحت الأشهر الحرم المجال للتجارة كما جاء ذلك واضحاً في القرآن الكريم قال تعالى: ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَابِ اللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرْمٌ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ فَلَا تَظْلَمُوا فِيهِنَّ أَنْفُسَكُمْ وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَآفَّةً كَمَا يُقَاتِلُونَكُمْ كَآفَّةً وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ﴾⁽⁶¹⁾ ، بالإضافة إلى أن شعائر الحج نفسها لم تكن بعيدة عن التجارة .

والظاهرة التي تستحق الوقوف عندها في سير الحديث عما يرافق التجارة من معاملات هي الربا الذي يعني القرض بفوائد عالية ، والذي يبدو أنه قد تسرب إلى الحياة العربية الاقتصادية عن طريق اليهود الذين كانوا في يثرب (62) ، بالإضافة إلى ذلك فقد رافق التجارة نشاط مباشر للأسواق التي أخذت تتطور حتى أصبحت في أوج نموها في القرن السابع الميلادي (63) ، وقد كان لهذه الأسواق أهمية كبرى دفعت أحد الباحثين إلى اعتبارها مع وحدة المعتقد الإسلامي من الأسباب الأساسية لتوحيد نظرة العرب إلى العالم وصهر عاداتهم ومفاهيم الشرف عندهم في بوتقة واحدة ، ومنحهم لغة مركزية تنمو على جميع اللهجات (64) ، والملاحظ أن الأسواق لم تعد التجار العرب من حيث البيع والشراء فحسب وإنما أفادت البدو الذين كانوا يأخذون أتوات مقابل نظير الحماية والخفارة والخدمة للقوافل الوافدة إلى الأسواق (65) .

ونظراً لأهمية الأسواق في الحياة العربية وانسجاماً مع المفاهيم القبلية ورغبة في الاستفادة من الأسواق فقد كان بعضها يخضع لسيطرة بعض القبائل إذا ما أقيمت في منطقة نفوذها (66) .

لقد اختلف المؤرخون العرب في عدد الأسواق إذ عدها ابن حبيب اثنتي عشرة سوقاً (67) ورأى اليعقوبي أنها عشرة (68) ، في حين أوصلها الهمداني إلى إحدى عشر سوقاً (69) ، وبسبب هذه الاختلافات قدّم سعيد الأفغاني جدولاً يبين عدد هذه الأسواق وفق عرض كل مؤرخ (70) .

وبغض النظر عن عدد الأسواق المختلف عليها، فالمهم هو وجود الأسواق ظاهرة بارزة في حياة العرب الثقافية والاقتصادية.

وكانت استراتيجية توزيع الأسواق في شبه الجزيرة تحقق تغطية أغلب الأماكن إن لم يكن جميعها (71) ، ومنها ما كان مقتصرًا على تغطية الأحياء والقرى المجاورة وما ينزل بساحته من القبائل ، مثل سوق حجر ودومة الجندل وغيرها، ومنها ما كان عاماً تعد إليه الناس من أطراف شبه الجزيرة العربية كلها مثل عكاظ ، وذو المجاز ، وسوق بدر (72) .

ولعل هذا الاختلاف راجع إلى ((أن هناك أسواقاً موسمية تقام في أماكن معينة مرة في السنة أو الفصل أو الشهر أو الأسبوع، منها أعم وأكثر شيوعاً لارتباطه بالإنتاج الزراعي والحيواني، أما الجماعات الحضرية فتغلب عليها الأسواق الثابتة ؛ لأن لكل مدينة أسواقها تتبع فيها مصنوعات وغلطاتها وتحمل إليها ما تحتاج إليه مما تنتجه البلاد الأخرى)) (73) ، وكانت قريش تتميز بمكانة كبيرة بين العرب نتيجة موقعها الاقتصادي والديني (74) .

ويبدو أن بعض تلك الأسواق كانت تحكمه نظم خاصة لخضوعها للنفوذ الأجنبي كسوق هجر بالبحرين (75) وكانت معها أسواق أخرى تخضع لضريبة العشور مثل صحار ودبا في حين كانت أسواق أخرى لا تخضع لذلك لأنها أرض مُملَكة (76) .

وربما كانت هذه الأسواق صورة مصغرة للتوحيد وللتناقضات في الوقت نفسه ، وفي ذلك يقول اليعقوبي: ((كان العرب قوماً يستحلون المظالم إذا حضروا هذه الأسواق فسموا المحلون وكان فيهم من ينكر ذلك ويُنصّب نفسه لنصرة المظلوم والمنع من سفك الدماء، وارتكاب المنكر فيسمون الذاءات المحرمون)) (77) .

ويعد سوق عكاظ من أهمها لما يتميز به عن سائر أسواق العرب ؛ إذ لم يقتصر على الجانب التجاري بل تعداه إلى النواحي الفكرية والثقافية ، وكانت قريش وسائر العرب ترتاده نتيجة لذلك (78) ، والمعروف أن الأسواق الموسمية التي كانت تقام قريبة من مكة دفعت بالرسول - ﷺ - أن يعرض دعوته على وفود القبائل في المواسم (79) ، مما يعطي حقيقة ثابتة بأن هذه الأسواق كانت منبراً ثقافياً فضلاً عن وظيفتها الأساسية بالبيع والشراء وما تدره من أرباح مالية على التجار، فضلاً عن سعي منظمي هذه الأسواق إلى توفير الأمن لروادها من خلال العديد من الإجراءات التي قاموا بها لتوفير الحماية لتلك الأسواق (80) .

البعد الاجتماعي للواقع الاقتصادي في شبه الجزيرة العربية:

من المعروف أن تقسيم المجتمع العربي التقليدي يجعل منه فئتين هما أهل المدر وأهل الوبر، ولكن ابن سعيد الأندلسي يجعله ثلاث فئات هم الملوك، وأهل المدر (الحضر)، وأهل الوبر (البدو) (81)، وهذا التقسيم يُركّز على التوزيع الجغرافي، وقد أشار ابن خلدون إلى العلاقة بين البناء التحتي والبناء الفوقي في المجتمع فقال ((أعلم أن اختلاف الأجيال في أحوالهم إنما هو باختلاف نحلته من المعاش)) (82).

ويحدد صالح العلي الفئات الاجتماعية عند البدو بالصلبية والحلفاء والعيبد، فالعرب الصلبية منحدرين من أصل واحد مشترك هو الجد الأعلى للقبيلة؛ لذا كانوا يعدون أنفسهم متساوين نظرياً على الأقل، أما الحلفاء فهم أفراد أو قبائل جاءوا من خارج القبيلة طلباً للحماية والأمن وأخيراً العبيد الذين كانوا يعملون في الأمور اليدوية ومعاونة أسيادهم ولا يشتركون في الحرب (83).

ويبدو أن التجارة قد اخترقت بنية المجتمع القبلي المشارك في العملية التجارية فظهر تفاوت في توزيع الثروة مما أملى بالضرورة تنامياً في المعيشة وتمائزاً اجتماعياً ضمن تنظيم قبلي مترابط على مستوى الأفراد، فانقسمت القبيلة إلى أغنياء وفقراء، إضافة إلى الانقسام بين مجتمعي الأحرار والعيبد.

ويظهر أن هذا التفاوت كان غير مقبول في وسط المجتمع البدوي ويبدو ذلك واضحاً في قول أحد شعرائهم منتهراً هذا الوضع الذي لا يتماشى مع الحياة القبلية حيث يقول.

تبتنون في المشتى ملء بطونكم

وجاراتكم غرثى خمائصا (84)

وديوان عروة بن الورد يضحج برفض وإدانة الأغنياء، فهو يرى أن المال مهابة والفقر مذلة (85) وشر الناس في نظر المجتمع هو الفقير، حيث يقول ففي ذلك.

دعيني للغنى أسعى فإنى رأيت الناس شرهم الفقير (86)

وقد صورته السليك بأنه كائناً مخيفاً :

وخوفه ريب الزمان وفقره بلا عدو حاضر وجدوب (87).

ويظهر أن قدرة هذه الأصوات الفردية على التغيير كانت محدودة، حيث أسهم التفاوت الاقتصادي واختلاف توزيع الثروة بين الناس في بروز ظاهرة اجتماعية في الحياة العربية هي ظاهرة الصلعة، وهذا ما أكده أحد الباحثين حيث يرى أن ظاهرة الصلعة كانت بسبب سوء الحالة الاقتصادية (88) إذ كانوا يعانون من الفقر، وبرز رأي يعزو بروز هذه الظاهرة إلى معاناتهم من ناحية النسب واللون أيضاً، فتأبط شراً نسب غير دقيق (89)، والسليك بن السلعة ابن حبشية سوداء (90)، وكان بعض العرب يعدون اللون الأسود لوناً غير محبب (91).

ويستنتج مما سبق أن ظاهرة الصلعة كانت محكومة بدوافع تتلخص في الفقر والنسب غير الشريف، واللون الأسود.

ومن خلال دراسة أوضاع الفئات الاجتماعية في حواضر شبه الجزيرة العربية كانت أكثر تطوراً من بقية أرجاء شبه الجزيرة الأخرى؛ لذا كان طبيعياً أن تنشأ فئات عديدة فيها وأن يكون التفاوت الاقتصادي بارزاً بين تلك الفئات.

فهناك فئة رجال الدين في قمة الهرم الاجتماعي؛ إذ كان الكهان يشرفون على تأجير الأرض الخاصة بالمعبد للمزارعين، وتُجني الأتاوات باسمهم، وتساوي العشر في الحاصلات الزراعية (92)، يأتي بعدهم في الدرجة السادة والأشراف ووجوه القوم الذين كانوا يتمتعون بامتيازات عديدة (93)، ويليهم في المنزلة فئة التجار الذين كانت تجارتهم في

البر والبحر وقوافلهم ورقيقهم الذي يؤدي لهم الواجبات، وكانت الحكومة تعتمد على مصدر الضرائب المفروضة عليهم (94).

وأما ما يتعلق بأسفل الهرم الاجتماعي في مجتمع اليمن فيتكون من الخدم والأجراء والعبيد إذ مر بنا أنهم كانوا يستخدمون في الزراعة، ويظهر أن عددهم كان كبيراً موازياً لما هو عليه في بقية أنحاء شبه الجزيرة العربية بحكم وجود دولة مركزية واقتصاد متطور قياساً ببقية المناطق في شبه الجزيرة العربية، ولعل ما يرجح صحة هذا العرض هو أن أحد ملوك اليمن واسمه ذو الكلاع ملك حمير قد قَدِمَ على أبي بكر الصديق - رضي الله عنه - ومعه ألف عبد بالإضافة إلى ما كان معه من عشيرته⁽⁹⁵⁾، وبهذا يبدو أن مجتمع اليمن قد عرف العبودية ظاهرة اجتماعية وليس نظاماً اجتماعياً شاملاً. أما فيما يتعلق بواقع منطقة الحجاز الاجتماعي فقد برز التفاوت في الثروة والانقسام الاجتماعي بصورة واضحة في مكة، حيث إنها كانت مدينة تجارية تضم فئة التجار الذين كانوا يملكون ثروة هائلة .

وعلى سبيل الذكر نجد أمثال الوليد بن المغيرة بن عبد الله بن عمر المخزومي وعبد الله بن أبي ربيعة المخزومي، الذي كان من أكبر أغنياء مكة، وكان عبد الله بن جذعان يشتغل بتجارة الرقيق، وكان عظيم الثراء إلى حد أنه أرسل ألفي بعير إلى الشام تحمل إليه البُرُّ والشهدَّ والعسلَ والسمنَ للفقراء⁽⁹⁶⁾، وعلى النقيض من ذلك كان الفقراء يعيشون في حالة من الفقر المدقع والبؤس، كما كانت توجد فئة من العبيد وكانت تقرض عليهم أجور يومية⁽⁹⁷⁾ وبواقع القياس نفسه وجد في الطائف شرائح عديدة منهم التجار والمزارعون والعبيد، والأمر نفسه ينطبق على يثرب مع تمايز بسيط يتمثل في وجود أغلبية يمتنون مهنة الزراعة وتميزت حالتهم بالكفاف، ويبدو أن انشغال أهلها بالحروب فيما بينهم أبعدهم عن الاهتمام بالزراعة، وإذا كان هنالك تفاوت بين يثرب والطائف إلا أنه بالتأكيد دون حدة التفاوت في مكة بحكم أن الزراعة تعمل على تجزئة الثروة ونقل من الفوارق، في حين تسعى التجارة لخلق تفاوت عن طريق تنمية الثروة ويبدو أن مجتمع ما قبل الإسلام كان يعاني من اختلالٍ وتفاوتٍ صارخٍ مرده الهوة العميقة بين الأغنياء والفقراء في الأمة ودور كل منهما في حياة المجتمع المكي.

وفي سياق العرض للتركيبية الاجتماعية لمجتمع شبه الجزيرة العربية استوقفت الباحثة ظاهرة اجتماعية شغلت جزءاً من تركيبية المجتمع ألا وهي ظاهرة العبودية التي تعددت مصادرها إما عن طريق الحروب والأسر، أو التجارة من خلال البيع والشراء، أو العجز عن تسديد الديون الذي يؤدي بالإنسان إلى أن يصبح عبداً لصاحب الدين⁽⁹⁸⁾. ويبدو أن العرب كانوا يبيعون استرقاق بعضهم بعضاً على العكس من الرومان الذين حرّموا استعباد بعضهم البعض⁽⁹⁹⁾.

ويتبين من خلال الإطلاع على بعض المصادر والمراجع إن حالة العبيد كانت رديئة وكانوا يعيشون في أوضاع صعبة وسوء المعيشة بدليل استجابتهم بسرعة للدعوة الإسلامية التي كانت تحمل الخلاص وتخفيف أوضاعهم القاسية، وخير شاهد على ذلك أنهم كانوا قريبين من نفس النبي ﷺ. (100).

لقد تاجر أهل مكة بالرقيق واستخدموا الرجال بعد فرض أجور يومية عليهم، وكذلك فرضت على الإماء منهن أجور ترفيه⁽¹⁰¹⁾، ويقال إن هند بنت عبد المطلب قد أعتقت في يوم واحد أربعين رقيقاً⁽¹⁰²⁾.

وقد عرفت مدينة الطائف العبودية أيضاً⁽¹⁰³⁾، أضف إلى ذلك أن يثرب قد ضمت العبيد أيضاً⁽¹⁰⁴⁾ وكانت نسبة العبيد في اليمن أكثر من غيرها قياساً لشبه جزيرة العرب⁽¹⁰⁵⁾.

ولعل اطلاع تجار قريش والطائف ويثرب على حضارات الدول المجاورة التي تستخدم العبيد قد جعلهم يدركون قيمة الاستفادة من عملهم لاسيما وأن بعضهم كان يمتلك أرضين، وربما أجزَّ العبيد الذين يمتلكون الأرض بحكم وجود ضريبة عمل يومية عليهم من قبل أسيادهم المالكين⁽¹⁰⁶⁾.

بل إن عمل العبيد في الزراعة كان وارداً فقد عمل سلمان الفارسي⁽¹⁰⁷⁾ في زراعة النخيل وعتق بعد مكاتبة مالكة اليهودي على ثلاثمائة نخلة يحييها سلمان له إضافة إلى أربعين أوقية من الذهب⁽¹⁰⁸⁾.
ومع الإقرار بأن العبودية كانت ظاهرة مرافقة وليست نظاماً اجتماعياً متكاملأ ، ويرى الباحث أن العبيد قد أدوا دوراً بارزاً ومهماً في الزراعة .

وعليه فإن منطقة شبه الجزيرة العربية كانت تشهد حراكاً اقتصادياً واجتماعياً كبيراً كان له الدور الفعال في خلق الفاعليات الاقتصادية التي لعبت أدواراً مهمة في إدارة الاقتصاد في مرحلة صدر الإسلام وهذا ما سيتم عرضه في الفصول اللاحقة.

الخاتمة :

من خلال دراستنا لهذا البحث توصلنا الى عدة نتائج منها :-

- 1- ان العامل البيئي او المناخي كان له أكبر الاثر في تحديد الملامح العام للنشاط الاقتصادي في شبه الجزيرة العربية.
- 2- اعتمد الاقتصاد المعيشي لسكان شبه الجزيرة العربية بشكل رئيسي على موارد طبيعية غير ثابتة وذلك بسبب الاحوال البيئية والمناخية المتغيرة حسب فصول السنة.
- 3- تركت الاحوال البيئية والمناخية اثارا متلاحقة تراكمت مع حدوث تقلبات اقتصادية واجتماعية وترتب عليها وجود تحالفات قبلية.
- 4- كان للأحوال المناخية أكبر الاثر في رسم الحياة العامة لشبه الجزيرة العربية حيث اتسمت بقحط شديد ضربت الحزام الصحراوي لشبه الجزيرة العربية والمناطق المحيطة بها.
- 5- كان لتغير الاحوال البيئية، والمناخية تأثير واضح على التركيبة الاجتماعية للمجتمع، حيث كان لها أكبر الاثر في هجرة الكثير من القبائل العربية خارج موطنها في شبه الجزيرة العربية، وتكوين دول وامارات مختلفة.
- 6- الاهتمام بإجراء الاعمال البحثية لإجراء دراسات متخصصة لتوثيق ودراسة حياة السكان في شبه الجزيرة العربية قبيل الإسلام.
- 7- الاهتمام بعمل ابحاث ودراسات متعلقة بالعلاقة بين البيئة الطبيعية والمناخ وحياة السكان في المناطق الصحراوية.

الهوامش:

- (1) برهان الدين الدلو، جزيرة العرب قبل الإسلام، دار الفارابي، بيروت، 1989، ج1، ص 37.
- (2) ابن اسحق إبراهيم بن محمد الفارسي الاصطخري، مسالك الممالك، تحقيق، محمد جابر عبد العال الحنيني، وزارة الثقافة والإرشاد، القاهرة، 1961، ص 12 ، 13 ، 20.
- (3) أبو القاسم النصيبي بن حوقل، صورة الأرض، مكتبة الحياة، بيروت، (د.ت)، ص 36 .
- (4) أبو الحسن علي بن موسى بن سعيد المغربي، كتاب الجغرافيا، تحقيق إسماعيل العربي، المكتب التجاري للطباعة، بيروت 1970، ص 117 .
- (5) أبو محمد حسن الهمداني، صفة الجزيرة، طبعة ليدن، 1968، ص 67 .
- (6) حضر موت : منطقة في اليمن على خليج عدن والبحر العربي مشهورة بوادي حضر موت، المنجد في اللغة والأعلام، دار المشرق، بيروت، 2002م، ص 222 .
- (7) ابن سعيد المغربي، المصدر السابق، ص 101 .
- (8) ابن سعيد المغربي، المصدر السابق، ص 44 .

- (9) المصدر نفسه، ص 25، 26 .
- (10) نجد : إقليم في وسط شبه الجزيرة العربية شرق الحجاز يمتد بين صحراء النفوذ الكبرى والربع الخالي، المنجد في الأعلام ص 571.
- (11) تهامة : سهل ساحلي ضيق غربي الجزيرة العربية، المنجد في الأعلام، ص 181.
- (12) المصدر نفسه، ص 117 .
- (13) ابن حوقل، المصدر السابق، ص 45 .
- (14) الهمداني، المصدر السابق، ص 48 .
- (15) المصدر نفسه، ص 150 وما بعدها .
- (16) غوستاف لوبون، حضارة العرب، ترجمة عادل زعيتر، دار إحياء التراث العربي، ط3، بيروت، 1979، ص 59.
- (17) أبو العباس محمد يزيد المبرد، الكامل، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم وزميله، مكتبة نهضة مصر، القاهرة، 1956، ج3 ص 25 .
- (18) جمال الدين أبي الفتح بن المجاور، صفة بلاد اليمن ومكة وبعض الحجاز، ليدن، 1951، ص217، 218.
- (19) الاصطخري، المصدر السابق، ص 23.
- (20) فدك : واحة في الحجاز قرب خيبر كان أهلها من المزارعين اليهود، صالحهم الرسول عليه الصلاة والسلام على نصف أملاكهم، المنجد في الأعلام، ص 407 .
- (21) المصدر نفسه، ص 23 .
- (22) محسن خليل، في الفكر الاقتصادي العربي الإسلامي، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، 1982، ص39.
- (23) الطائف : مدينة الحجاز جنوب شرقي مكة على جبل قزوان، المنجد في الأعلام، ص 354.
- (24) العباس عم الرسول عليه الصلاة والسلام من أكابر قريش في الجاهلية والإسلام إليه ينسب العباسيون، توفي في 32هـ 636م.
- (25) أبو العباس أحمد بن يحيى البلاذري، فتوح البلدان، تحقيق عبد الله أنيس الطباع وعمر أنيس الطباع، مؤسسة المعارف بيروت، 1987، ص 75 .
- (26) نور الدين علي بن محمد السهمودي، وفا الوفاء بأخبار دار المصطفى، تحقيق محمد محي الدين، دار أحياء التراث العربي بيروت 1981، ج2، ص 1037 وما بعدها، ص 1116 وما بعدها .
- (27) الاصطخري، المصدر السابق، ص 18، ابن حوقل، المصدر السابق، ص 37 .
- (28) روم لاندو، الإسلام والعرب، دار الملايين، بيروت، 1977، ص 18 .
- (29) جواد علي، المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام، دار العلم للملايين، بيروت، 1977، ج7، ص 14.
- (30) ابن الفقيه، مختصر كتاب البلدان، ليدن، 1302هـ، ص 22، ابن سعيد الأندلسي، نشوار الطرب في تاريخ جاهلية العرب مكتبة الأقصى، عمان، 1982، ص 398، البلاذري، فتوح، البلدان، ص 68.
- (31) السهمودي، وفا الوفاء، ج1، ص 125.
- (32) محمد بن عبد الملك بن هشام، السيرة النبوية، تحقيق محمد شحاتة إبراهيم، دار المنار، القاهرة، (د.ت) ج1، ص114، 115.
- (33) أبو محمد عبد الله بن مسلم، بن قتيبة، المعارف، تحقيق ثروة عكاشة، دار الكتب، القاهرة، 1960، ص 32.
- (34) البلاذري، المصدر السابق، ص 103.

- (35) جواد علي، المرجع السابق، ج7، ص 156.
- (36) المبرد، المصدر السابق، ج2، ص 78 .
- (37) عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، مقدمة ابن خلدون، اعتناء ودراسة أحمد الزعبي، دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت 2001م، ص 148 .
- (38) القيون. قيون. وأقيان: الحداد والصانع، المنجد في اللغة، 667 .
- (39) أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة، أدب الكاتب، تحقيق، محمد محيي الدين عبد الحميد، ط4، المكتبة التجارية الكبرى القاهرة، 1963، ص 54 .
- (40) جواد علي، المرجع السابق، ج7، ص 514 وما بعدها، برهان الدين الدلو، المرجع السابق، ج1، ص 95، 97 .
- (41) أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، المحاسن والأضداد، تحقيق فوري عطوي، دار صعب، بيروت، 1969، ص93، علي ابن أحمد رسته، الأعلاق النفيسة، ليدن، بريل، 1891، ص 214 ، 215 .
- (42) ابن قتيبة، المعارف، ص 93، برهان الدين الدلو، المرجع السابق، ج1، ص 99 .
- (43) عبد الله عمر الواقدي، المغازي، تحقيق مارسون بوسن، عالم الكتب، بيروت، 1966، ج2، ص742، 772.
- (44) المصدر نفسه، ج3، ص 960 .
- (45) كان الحدادون يصنعون ما تحتاجه الفلاحة والمزارعون من محاريث ومساح وفؤوس لحرثة الأرض ومناجل للحصاد وغيرها، برهان الدين الدلو، المرجع السابق، ج1، ص 101 .
- (46) أحمد أمين، فجر الإسلام، دار الكتاب، بيروت، (د.ت)، ص 24 .
- (47) الهمداني، المصدر السابق، ص 1 .
- (48) أبو الحسن علي بن الحسين المسعودي، مروج الذهب ومعادن الجوهر، تحقيق: يوسف أسعد داغر، دار الأندلس، بيروت 1987، ج2، ص 35.
- (49) الحيرة : عاصمة للخميين قديماً تقع بين النجف والكوفة في العراق، المنجد في الأعلام، ص 226.
- (50) ابن حوقل، المصدر السابق، ص 96، ابن خرداذبة، المسالك والممالك، مكتبة المثني، بغداد (د.ت)، ص 125، 128 .
- (51) ابن هشام، المصدر السابق، ج1، ص 74
- (52) المسعودي، المصدر السابق، ج2، ص 33 .
- (53) البلاذري، أنساب الأشراف، تحقيق محمد حميد الله، معهد المخطوطات بالجامعة العربية، دار المعارف، القاهرة، (د.ت) ج 1، ص 59 .
- (54) حسين الحاج حسن، حضارة العرب في الجاهلية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1997، ص 193 .
- (55) الواقدي، المغازي، ج2، ص 598 .
- (56) برهان الدين الدلو، المرجع السابق، ج1، ص 135 .
- (57) عبد الله عمر الواقدي، فتوح الشام، دار الجيل، بيروت، (د.ت)، ج1، ص 17 .
- (58) أبو جعفر محمد بن حبيب، المحبر، تحقيق أليزه لختن، المكتب التجاري، بيروت (د.ت)، ص 195، 196 .
- (59) صالح أحمد العلي، تاريخ العرب القديم والبعثة النبوية، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2001، ص 137 .
- (60) المسعودي، المصدر السابق، ج2، ص 30، 31.

- (61) سورة التوبة، الآية 36.
- (62) سعيد الأفغاني، أسواق العرب في الجاهلية والإسلام، دار الفكر، بيروت، ط4، 1974، ص 60.
- (63) هنري ماسيه، الإسلام، ترجمة، بهيج شعبان، منشورات عويدات، بيروت، باريس، 1977، ص 37 .
- (64) كارل بروكلمان، تاريخ الشعوب الإسلامية، ترجمة : نبيه أمين فارس، منير البعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، 1979 ص 26 .
- (65) شوقي ضيف، العصر الجاهلي، دار المعارف، القاهرة، 1960، ص 77 .
- (66) أبو الوليد محمد بن عبد الله الأزرق، أخبار مكة وما جاء فيها من الآثار، تحقيق رشدي الصالح ملحق، دار الأندلس، بيروت 1969، ج1، ص 190، 191.
- (67) ابن حبيب، المصدر السابق، ص.ص 263 . 268.
- (68) أحمد بن أبي يعقوب بن جعفر اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، دار صادر، بيروت، (د.ت)، ج1، ص 270.
- (69) الهمداني، المصدر السابق، ص 179، 180.
- (70) سعيد الأفغاني، المرجع السابق، ص 217، 224 .
- (71) ابن حبيب، المحبر، ص 263، 268.
- (72) بشير رمضان التليسي، جمال هاشم الذويب، تاريخ الحضارة العربية الإسلامية، دار المدار الإسلامي، بيروت، 2002 ص 43، 44 .
- (73) نقولا زيادة، لمحات من تاريخ العرب، دار النهضة العربية، بيروت، (د.ت) ص 246 .
- (74) ابن حبيب، المصدر السابق، ص 264 .
- (75) حسين الحاج حسن، المرجع السابق، ص 195 .
- (76) سعيد الأفغاني، المصدر السابق، ص 241، 242 .
- (77) اليعقوبي، المصدر السابق، ج1، ص 270، 271.
- (78) اليعقوبي، المصدر نفسه، ص 271 .
- (79) ابن هشام، المصدر السابق، ج1، ص 224، 225 .
- (80) حسين الحاج حسن، المرجع السابق، ص 196، 197 .
- (81) ابن سعيد الأندلسي، المصدر السابق، ص74.
- (82) ابن خلدون المصدر السابق، ص120.
- (83) صالح العلي، تاريخ العرب القديم والبعثة النبوية، ص 169، 171 .
- (84) أبو الفرج الأصفهاني، الأغاني، دار صعب، بيروت، (د.ت)، ج8، ص 88 .
- (85) عروة بن الورد والسموئل، ديوان عروة بن الورد والسموئل، دار صادر، بيروت، 1964، ص 24 .
- (86) المصدر نفسه، ص 45 .
- (87) الأصفهاني، المصدر السابق، ج8، ص 138 .
- (88) السيد عبد العزيز سالم، المرجع السابق، ص 440 .
- (89) الأصفهاني، المصدر السابق، ج 8، ص 211 .
- (90) المبرد، المصدر السابق، ج2، ص 118، ابن قتيبة، الشعر والشعراء، دار الثقافة، بيروت، 1969، ص281.

- (91) أبو عثمان عمر بن بحر الجاحظ، رسائل الجاحظ، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1964، ج2، ص178.
- (92) محمد عبد القادر بافقيه، تاريخ اليمن القديم، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1973، ص215.
- (93) جواد علي، المرجع السابق، ج4، ص 546، 547 .
- (94) المرجع نفسه، ج4، ص 550 .
- (95) المسعودي، المصدر السابق، ج2، ص 299 .
- (96) السيد عبد العزيز سالم، المرجع السابق، ص 363 .
- (97) ابن مجاور، المرجع السابق، ص 7 .
- (98) أحمد إبراهيم الشريف، مكة والمدينة في الجاهلية وعصر الرسول صلى الله عليه وسلم ، دار الفكر العربي، القاهرة 1967 ، ص 37.
- (99) صبحي صالح، النظم الإسلامية، نشأتها وتطورها، دار العلم للملايين، بيروت، 1978، ص 467 .
- (100) البلاذري، أنساب الأشراف، ج1، ص 156، محمد بن الحسن الشيباني، كتاب شرح السير الكبير، تحقيق، صلاح الدين المنجد معهد المحفوظات العربية، القاهرة، 1977، ج1، ص 341 .
- (101) ابن مجاور، المصدر السابق، ص 7 .
- (102) برهان الدين الدلو، المرجع السابق، ج1، ص170.
- (103) الشيباني، المصدر السابق، ص 341 .
- (104) ابن هشام، المصدر السابق، ج 1، ص 114، 115 .
- (105) المسعودي، المصدر السابق، ج 2، ص 299 .
- (106) برهان الدين الدلو، المرجع السابق، ج1، ص 170.
- (107) سلمان الفارسي : صحابي دل المسلمين على حفر الخندق في غزوة الأحزاب، ولاء عمر المدائن توفي 35هـ المنجد في الأعلام 306.
- (108) ابن هشام، المصدر السابق، ج1، ص 114، 115.